

الشركات الاسرائيلية من التبرع للحزب ولكنه لا ينمى على الحظر نفسه بالنسبة للشركات الاجنبية، ولهذا « دعت شركة سوليل بونيه [الهستدروتية] مبلغا من المال الى شركة تابعة لها في الولايات المتحدة ، وهذه الشركة حولت المبلغ الى حزب العمل لاستعماله في تمويل انتخابات عام ١٩٧٣ » ( معارف ، ١٩٧٥/١/٢٢ ) . كذلك ارتبط اسم حزب العمل بفضائح اقتصادية اخرى « وكان عضو لجنة المالية في الكنيست من كتلة حيروت ، حايم كوربو ، يلح الى ذلك عندما قال : اريد الافتراض ان دين حزب العمل تابع من النشاط السياسي ايضا ... » ( يديعوت احرونوت ، ١٩٧٥/٢/١٦ ) .

كذلك وجهت الاتهامات الى الحزب الديني القومي أيضا بأن له علاقات اقتصادية مشبوهة ، اذ انه « يواصل العمل مع شركات السكان وخدمات وغير ذلك ، وله علاقات مع مؤسسات اقتصادية . وعندما تلاقي هذه المؤسسات المصاعب ، كما حدث لبنك اسرائيل — بريطانيا ، يضطر الحزب الى تقديم المساعدة . وعلى الرغم من ذلك أفلس البنك المذكور مما يدل على الوضع المالي المتردي للهدال ... » ( جوشي مايزلس — معارف ، ١٩٧٥/٢/٢١ ) .

وكان البعض قد اتهم الاحزاب الصهيونية بأنها أيضا « أقامت مشاريع ليس لهدف ، الا لتمكين أموال الجمهور من التدفق الى جيوب الاحزاب التي تربح من وجود الفساد » ( هاعولام هازيه ، ١٩٧١/١٢/١٥ ) .

#### تمويل خصب ... وأفلاس

رغم مصادر التمويل العلنية والسرية هذه تشكو الاحزاب الصهيونية ، وخاصة العمل وحيروت ، من تراكم ديونها وتسمى ، في السوقت نفسه ، لتحسين اوضاعها المالية على حساب دافع الضرائب الاسرائيلي . وقد وصل مجموع ديون الاحزاب الثلاثة الكبيرة نحو ٧٠ مليون ليرة : « دين العمل ٣٠ مليون ليرة ، ودين حيروت ٣٠ مليون ليرة ودين الهدال ١٠ ملايين ليرة » ( يديعوت احرونوت ، ١٩٧٥/٢/١٦ ) .

والاسباب الظاهرة لافلاس حزب العمل هي ان

يد واحدة تغسل اليد الاخرى ، بينما السيدان متسختان ... » . وتابع اغنيري قائلا : « ان ملايين الدولارات تنقل مباشرة الى احزاب اسرائيلية بشكل سري ، ولكن رسمي ، بحجة « تنازل » هذه الاحزاب عن جمع الاموال بنفسها بواسطة جباية خاصة بها . والعشرات من الملايين الاخرى توزع من تحت المائدة ، بواسطة دعم منظمات الشباب الحزبية و « مؤسسات ثقافية » حزبية و « مشاريع بناء » حزبية واجور نشيطين حزبيين ورحلات حزبية ... » ( هاعولام هازيه ، ١٩٧٥/١/٢٦ ) . وبهذا يفضح اغنيري ، وربما من حيث لا يدري او لا يقصد ، جانباً اخرًا للقضية وهو خداع نظام الضرائب الاميركي ، الذي يعني التبرعات اليهودية من الضرائب بشرط ان لا تستخدم للاغراض السياسية او العسكرية .

ويظهر من جدول نشر مؤخرا عن المبالغ التي دفعتها الوكالة اليهودية للاحزاب الاسرائيلية ومؤسساتها ، ان الاحزاب اليمينية تال — بحسب الارقام المنشورة — حصة الأسد ، فمقابل مبلغ ١٩٦٨٠٧٦٨ ليرة استلمته الهستدروت وحزبها العمل ومبام ، استلمت احزاب اليمين والوسط مبلغ ٦٨٤٢٠٠٩ ليرات اسرائيلية ( معارف ، ١٩٧٥/٢/١٨ ) . وقد فسرت ادارة الوكالة اليهودية ذلك بأن « الاحزاب العمالية تأخذ من الهستدروت اكثر مما تأخذه الاحزاب اليمينية » ( هارتس ، ١٩٧٥/٢/١٩ ) . ويبدو ان الاحزاب الصهيونية في السلطة والمعارضة متتقة على « صفة » معينة بهذا الخصوص ، « ... فبدأ التقسيم يسود بين الاحزاب وحتى تلك التي في المعارضة ، ومن هنا عدم كشف الفساد ... » ( هاعولام هازيه ، ١٩٧١/١٢/٢٢ ) .

#### مصادر تمويل مشبوهة

« اتهم النائب بوغز مؤلف ( من حركة حقوقي المواطنين ) الاحزاب الكبيرة بأنها تمتلك ، بالإضافة الى مصادر التمويل المذكورة ، « مصادر تمويل مشبوهة كشفت عنها قضية تسفي روزنباوم وغيره ... » ( معارف ، ١٩٧٥/٢/١٢ ) . واتهم حزب العمل الاسرائيلي ، مثلا ، بأنه تحايل على القانون للحصول على تبرع من شركة «سوليل بونيه » . فالقانون الاسرائيلي يمنع